

دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي

دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

أ.د. سالم صلال الحسناوي

الباحثة لينا صلاح مهدي

كلية الإدارة والاقتصاد/ جامعة القادسية

المقدمة:

أصبح النمو الاقتصادي الهاجس الجديد للنهوض بالمجتمعات، اذ يعتمد على ادخال تحسينات ملموسة في اساسيات الحياة، فكان مقصدا لجميع الحكومات ليكون مقصدا في غاية الأهمية للارتقاء بالمستويات المعيشية المتدنية، فحاولتها الارتقاء بالنمو الاقتصادي ارتقاعا الى مستوى يرضى عنها المجتمع، من خلال الفرص الواسعة للانتقال بالسلوك الاجتماعي الى مرحلة جديدة تعنى بالالتزام بعدالة التوزيع.

وكان النمو الاقتصادي بحاجة الى بعث روح التنوع في حركة التفاعلات التجارية، عن طريق تنوع الأسواق وحركة الاقتصاد، فبرزت الحاجة الى الشمول المالي عبر تعميم خدمات المالية والمصرفية بكلف معقولة لأكبر عدد من الجمهور، سيما شرائح الدخل المنخفض، فكان لتوظيف النشاط التجاري المصرفي باعث الى تنشيط الفعاليات والخدمات والمهام ليشمل حسابات مصرفية، وإدخال الصراف الالي الى الخدمة، وإيجاد نقاط بيع، فضلا عن القروض وتوطين رواتب موظفي الدولة، والحوالات المالية على المستويين المحلي والخارجي الأثر الكبير في تحديث المنظومة الثقافية والسلوكية والاجتماعية لأفراد المجتمع العراقي، فكان لمجمل هذه التفاعلات الأثر الكبير في اختيار الباحثة لهذه المتغيرات لتكون عنوانا للدراسة الحالية ، نظرا لأهميتها على المستوى القومي ومستوى المصارف عينة البحث نزولا الى مستوى افراد المجتمع.

وتضمنت الدراسة اربعة فصول، تمثل الاول فيها الاطار العام للبحث بمبحثين (المنهجية وبعض الدراسات السابقة)، فيما تناول الفصل الثاني الجانب النظري للبحث وبمبحثين (الشمول المالي كمبحث

اول، والثاني منها خصص للنمو الاقتصادي)، اما الفصل الثالث فيمثل الجانب العملي للبحث وبثلاث مباحث (وصف، تحليل، اختبار الفرضيات)، واختتم البحث بفصل رابع ليستعرض الاستنتاجات العملية في مبحثه الأول، وتناول في الثاني التوصيات.

المبحث الأول: منهجية الدراسة وبعض الدراسات السابقة:

أولاً: منهجية الدراسة:

١. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة الحالية من التعرف على دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي وبالتالي الوصول الى معرفة نوع ومقدار هذا الأثر ، اذ تسهم هذه المتغيرات وابعادها في نمو وتعزيز عجلة الاقتصاد العراقي ، فضلاً عن وضع الضوابط التي تسهم في فعالية نقاط البيع، الصراف الالي، القروض وتقديم الخدمات لكافة فئات المجتمع ، الامر الذي يمكن المصارف عينة الدراسة من تمويل احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية وبحسب أهدافها وغاياتها التنافسية ، وقد تبين للباحثة من خلال اطلاعها على الدراسات السابقة ان التقدم في الشمول المالي ينعكس في تعزيز الاستقرار المالي ، ويساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية ، لذلك أصبحت دراسته ضرورة ملحة في البيئة الحالية ، اذ يعد الشمول المالي من الاهداف الواجب تطبيقها على المستوى المحلي بغية دعم الاقتصاد ، وصولاً الى ازدهار المجتمع العراقي. فضلاً عن تعزيز دور الشمول المالي للمصارف عينة الدراسة من خلال تبني (نقاط البيع، الصراف الالي، القروض) في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي.

٢. مشكلة الدراسة:

تجلت مشكلة البحث في الإجابة عن التساؤل الرئيس للبحث (هل هناك أثر ذات دلالة احصائية للشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي؟) لتتفرع عنه التساؤلات الآتية:

- أ- هل هناك أثر ذات دلالة احصائية لنقاط البيع على النمو الاقتصادي؟
- ب- هل هناك أثر ذات دلالة احصائية للصراف الالي على النمو الاقتصادي؟

ت- هل هناك أثر ذات دلالة احصائية للقروض على النمو الاقتصادي؟
٣. أهداف الدراسة:

اهداف الدراسة الحالية لبلوغها من خلال الاتي:

١. توضيح مفهوم الشمول المالي والنمو الاقتصادي وأهميته للمصارف عينة الدراسة ومدى اسهامه في تحسين النشاط للقطاع المصرفي العراقي.
٢. التعريف بأهمية كل متغير من متغيرات الدراسة (الشمول المالي، النمو الاقتصادي) وابعادها وتأثير كل منها في عمل المصارف عينة الدراسة.
٣. تحليل دور المصارف المدرجة في السوق المالية العراقية والمتعاملة معها في تحقيق الشمول المالي للبيئة العراقية وقياس تأثير الشمول المالي في النمو الاقتصادي العراقي.
٤. دراسة مستوى التغير في ابعاد كل متغير من متغيرات الدراسة لفترة السلسلة الزمنية للبحث.
٥. الكشف عن التحديات والمعوقات التي تقف حائلا دون توسيع الشمول المالي في العراق واقتراح بعض التوصيات لتحسين فرص وصول الخدمات المالية والائتمانية في القطاع المصرفي الأهلي الخاص في العراق.
٤. فرضيات الدراسة:

تعد الفرضية تخمين اولي تفرضه الباحثة وتحاول اثباته من خلال الجانب التطبيقي للدراسة، ولغرض الاجابة وايجاد الحلول والمعالجات لمشكلة الدراسة وتساؤلاتها فقد صيغت الفرضيات الآتية:
الفرضية الرئيسة الاولى :

- (هناك أثر ذات دلالة احصائية للشمول المالي على النمو الاقتصادي) وتنفرع الى الآتي :
١. هناك أثر ذات دلالة احصائية لنقاط البيع على النمو الاقتصادي.
 ٢. هناك أثر ذات دلالة احصائية للمصارف الالي على النمو الاقتصادي.
 ٣. هناك أثر ذات دلالة احصائية للقروض على النمو الاقتصادي.

٥. مجتمع وعينة الدراسة :

تمثل مجتمع الدراسة بالمصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، فيما تمثلت عينة الدراسة وكانت المصارف المدرجة (٣٥) مصرف.

٦. منهج الدراسة:

يعد المنهج المستعمل في البحث العملي انعكاساً لأفكار الباحثين، نتيجة لإدراك مشكلة الدراسة، والمحاولة في إيجاد الحلول المناسبة لتلك المشكلة وتساؤلاتها، تم الاعتماد المنهج التحليلي الوصفي للبيانات التي تم الحصول عليها من خلال السلسلة الزمنية.

٧. أساليب جمع بيانات الدراسة:

أ. الجانب النظري:

المصادر العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات الدراسة، وما توفر من معلومات في الشبكة العنكبوتية الدولية، وما تضمنته من بحوث ورسائل وأطاريح ومقالات عربية وأجنبية، فضلاً عن سجلات وتقارير المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية من البنك المركزي العراقي وبشكل رسمي.

ب. الجانب العملي:

تم الاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي كونها المصدر الرئيس لجمع المعلومات والبيانات (الشمول المالي، النمو الاقتصادي)، لاستكمال مستلزمات جانب البحث العلمي للوصول للنتائج النهائية للبحث، فضلاً عن البيانات التي تم الحصول عليها من خلال عدة مقابلات مع بعض العاملين في البنك المركزي العراقي.

٨. حدود البحث:

١. الحدود المكانية: المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتمثلت في (٣٥) مصرف.

٢. الحدود الزمنية: بمدة ٦ سنوات تمثلت بالفترة (٢٠١١/١/١ - ٢٠١٦/١٢/٣١).

٣. الحدود المعرفية: وتمثلت بالمتغيرات (الشمول المالي، النمو الاقتصادي).

٩. أدوات وأساليب وطرائق تحليل بيانات الدراسة:

من أجل قياس واختبار متغيرات فرضيات الدراسة، فقد تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية تمثلت ببرنامج (SPSS.V23) الاحصائي الجاهز وبرنامج (Excel 2016) .

١٠. معوقات الدراسة:

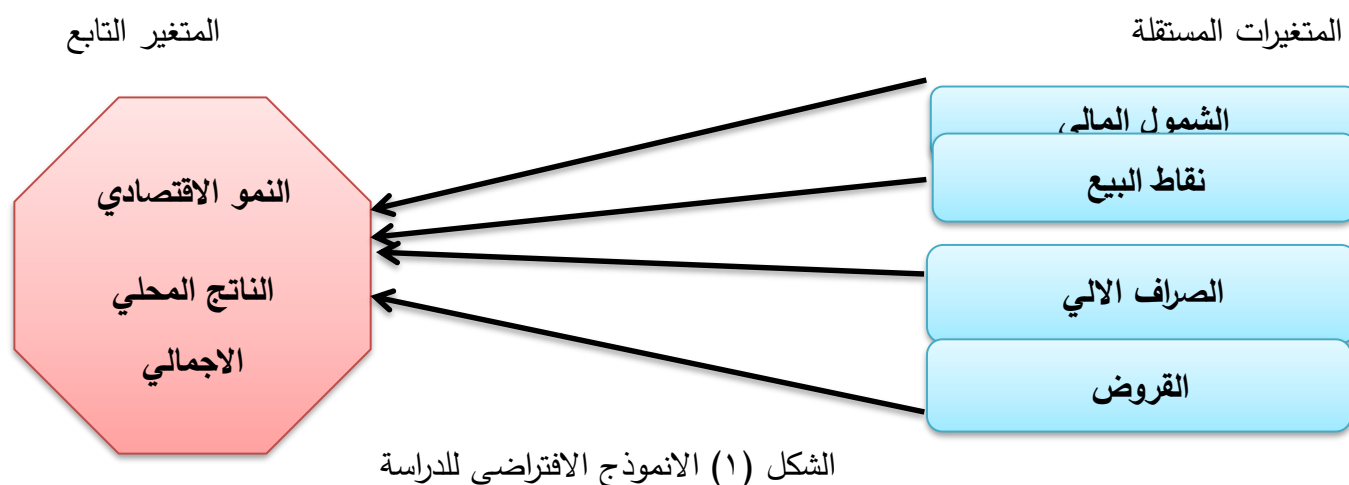
لقد واجهت الباحثة في سعيها لإتمام الدراسة الحالية بعض المحددات، خاصة في ظل تنوع المصارف وامتدادها الجغرافي، فضلاً عن صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الخاصة بمتغيرات البحث، تطلب منها السفر الى بغداد ومراجعة المصارف وسوق بغداد والبنك المركزي العراقي للحصول على تلك البيانات والمعلومات، فضلاً عن التطبيق الحديث لبعض الخدمات افضى لعدم وجود بيانات عنها كبطاقات الائتمان وبطاقات الدفع والذكية، مما أدى الى عدم ظهورها بوحدة التحليل في الجانب العملي.

١١. المخطط الفرضي للدراسة:

يهدف المخطط الفرضي الى توضيح العلاقات المنطقية التي تفرضها الباحثة لمجموعة المتغيرات الرئيسة ومتغيراتها الفرعية ذات العلاقة بكل منها، وتمثلت متغيرات الدراسة بالآتية:

١- المتغير المستقل (التفسيري): الشمول المالي متمثلاً بـ(نقاط البيع، الصراف الالي، القروض)

٢- المتغير التابع (المستجيب): النمو الاقتصادي العراقي متمثلاً بـ(الناتج المحلي الاجمالي)



ثانياً: بعض الدراسات السابقة:

نظرت العديد من الدراسات البحثية في موضوع الشمول المالي. وكذلك هناك بعض الدراسات التي تهدف إلى فحص العلاقة بين الشمول المالي والنمو الاقتصادي من جوانب مختلفة، وبعض هذه الدراسات هي:

١. دراسة (الشمري، ٢٠١٧): اثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف، هدفت الدراسة الى تقديم اطار معرفي مفاهيمي عن استراتيجية الشمول المالي بأبعاده المختلفة وابعاد الميزة التنافسية للمصارف ،وكان مجتمع وعينة الدراسة بدراسة حالة البنك المركزي العراقي بـ(المديرون و المعاونون في تلك المؤسسة المالية الذين وزعت استمارة الاستبيان عليهم بواقع (٩٥) استمارة، واعتمد

المنهج الوصفي الاستطلاعي والتحليلي، وكان ابرز استنتاج يعد التسويق المصرفي الحديث أداة تحليلية مهمة في فهم النشاط المصرفي ومساعدة الموظفين في المصرف في رسم السياسات ومراقبة ومتابعة العمل المصرفي ، واوصت الدراسة زيادة الانفاق الاستثماري في مجال تكنولوجيا والاسراع في تنفيذ شبكة الاتصالات بين المركز الرئيس لكل مصرف وباقي فروع له لضمان سرعة تداول البيانات واجراء التسويات اللازمة والارتباط بالشبكات الالكترونية ما بين المصارف والبنوك العالمية لتقديم خدمات مصرفية متطورة ومتميزة.

٢. دراسة (ابو جامع وأبو دية، ٢٠١٦) : دور الاشتغال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني، هدفت الدراسة بيان مفهوم الانتشار المصرفي والشمول المالي واهمية علاقتهما للاقتصاد الفلسطيني، وتمثل مجتمع وعينة الدراسة بمصارف فلسطين لفترة ٢٠٠٨-٢٠١٤ تمثلت بالخدمات المصرفية الالكترونية، اعتمد المنهج الوصفي التحليلي ، فضلا عن استعمال المنهج القياسي الكمي لاختبار الفرضيات وبناء نموذج الانحدار البسيط، وكان ابرز استنتاج يؤثر تطوير اعداد المصارف العاملة في فلسطين وفروعها بشكل ايجابي على نسبة الافراد الذين لديهم حساب في احد المصارف ، اذ ارتفعت هذه النسبة واصبحت مقارنة للنسبة في شريحة الدول منخفضة الدخل حسب تصنيف البنك الدولي وهذا دلالة على دخول فئات جديدة الى القطاع المالي الرسمي، واوصت الدراسة بإدخال تحسينات في البنية التحتية الريفية مثل توفير الكهرباء ، تعبيد الطرق ، انشاء شبكات اتصال السلكية واللاسلكية وهذا من شأنه يزيد الطلب على الخدمات المصرفية والمالية ويزيد من معدل الوساطة المالية.

٣. دراسة (Zanid etoc، ٢٠١٣) :تأثير المدفوعات الإلكترونية على النمو الاقتصادي، هدفت الدراسة الى زيادة استعمال البطاقات المصرفية على غرار الاستهلاك الخاص الحقيقي، والإنفاق باستعمال البطاقات حصة من إجمالي الإنفاق الاستهلاكي، وتمثل مجتمع وعينة الدراسة ب(٥٦) دولة على مدى خمس سنوات واجريت المقارنة بينهما ، اعتمد المنهج القياسي الكمي، وكان ابرز استنتاج وجود علاقة إيجابية بين البطاقة المصرفية والنمو الاقتصادي وبالتالي تدعم الدراسة السياسات التي تشجع استعمال

البطاقات، اوصت الدراسة باستعمال البطاقة مما يجعل الاقتصاد أكثر كفاءة، وأسفر عن دفعة قوية للنمو الاقتصادي عاما بعد عام من خلال العديد من العوامل، بما في ذلك المعاملات الكفاءات، وصول المستهلك إلى الائتمان ، وثقة المستهلك في نظام الدفع بصورة شاملة.

٤ دراسة (Dudin، ٢٠١٧): الشمول المالي كاستراتيجية للاهتمام بالنمو الاقتصادي والتنمية، هدفت الدراسة الى دراسة تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي في نيجيريا، وتمثل مجتمع وعينة الدراسة بنيجيريا وكانت العينة (٨) مصارف ، اعتمد المنهج التحليلي والقياس الكمي واستعمال تقنية الانحدار المربع الأدنى العادية ، وكان ابرز استنتاج ان الائتمان لنسبة القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي لها تأثير سلبي كبير على النمو الاقتصادي، اوصت الدراسة لا ينبغي تعميق جهود الشمول المالي من خلال تعزيز تقديم الائتمان إلى القطاع الخاص فحسب ، ولكن ينبغي تعزيز الإطار التنظيمي من أجل ضمان تخصيص الموارد واستعمالها بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني: الجانب النظري للدراسة (الشمول المالي):

١. نشأة وتطور الشمول المالي :

سعت بعض الدول في عام (٢٠٠٣) لتنفيذ استراتيجيات الشمول المالي، فكانت اول هذه الدول (ماليزيا، المملكة المتحدة)، اذ قامت بتنفيذ استراتيجيات جديدة ومبتكرة لتطوير الشمول المالي في العالم والعمل على افادة أكثر عدد من فئات المجتمع، كما تسعى العديد من الدول في الالفية الثالثة الى تطوير الشمول المالي، اذ ظهرت أهميته بعد انتهاء الازمة المالية العالمية (Chakrabarty,2011:3). فزاد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في عام (٢٠٠٨) بشكل مضطرد عبر سياسات منفذه تستهدف وصول جميع الفئات في المجتمع الى الخدمات المالية واستعمالها والإفادة منها، اذ تمكنا من العمل بصورة صحيحة عبر حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمة متنوعة وبكلفة منخفضة (الامين، ٢٠١٧: ٣٠).

وقد اصبح تعميم الخدمات المالية وسهولة وصولها الى كافة فئات المجتمع ركيزة اساسية عدها البنك الدولي من أجل محاربة الفقر، فأطلق البنك الدولي في عام (٢٠١٣) مجموعة من البرامج العالمية للإفادة

من الابتكارات وتقديم الخدمات المالية والتركيز على مدفوعات التجزئة المبتكرة ونظام الدفع ، فانتسح مفهوم الشمول المالي بمرور الزمن ، كونه نظام مالي كامل يخدم السكان الفقراء ومنخفضي الدخل، فهو نظام مالي جديد أكثر طموحاً وتطويراً ، فقد لفت انتباه الحكومات، والمؤسسات المالية الدولية، وهيئات العمل الخيري، والجهات المصرفية الرئيسة النجاح الذي حققه ، فعملت على تطبيق الشمول المالي (عبدالله، ٢٠١٦: ١٥).

٢. مفهوم الشمول المالي:

يعد الشمول المالي هدفاً تنموياً تسعى جميع الدول نحو تحقيقه لأهميته الواسعة في تحقيق الاستقرار المالي، فمازالت نسب الشمول المالي في بعض الدول متدنية او دون الطموح الامر الذي استدعى العمل لتعزيز الشمول المالي وتوسعه، اذ توفر ابتكارات حديثة وذات كلف منخفضة لإيصال الخدمات المصرفية لكافة فئات المجتمع. ولقد تناوله الباحثون بشيء من الاهتمام، عبر ايجاد مساحة نظرية افضت الى وضع مفاهيم مختلفة، ويوضح الجدول (١) أبرز هذه المفاهيم.

الجدول (١) يوضح مفهوم الشمول المالي وفقاً لآراء الكتاب والباحثين

ت	اسم الباحث	المفهوم
أ-	(Gatnar,2013:2)	حالة يستطيع فيها جميع الاشخاص الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية عالية الجودة ، المقدمة بأسعار معقولة ، وبطريقة مناسبة ، وبكرامة للزبائن.
ب-	(Hameedu,2014:188)	عملية تسهيل الحصول على الخدمات المالية الى جميع فئات المجتمع من خلال البنوك والمؤسسات الاخرى والمكاتب.
ت-	(كمال الدين، ٢٠١٥: ١١)	تعزيز وصول واستعمال كل فئات المجتمع التي

تتضمن فئة مهشمة وميسورة للمنتجات المالية والخدمات بشكل يناسب مع احتياجاتهم وتكون بقيمة منخفضة.		
إتاحة كافة المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد من المجتمعات، والمؤسسات وأفراد المجتمع ذات الدخل المنخفض.	(الشمري، ٢٠١٦: ٢٩٤)	ث-
وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى أكبر عدد من الافراد وقطاع الاعمال بتكاليف مناسبة وبشكل عادل وشفاف بما يشارك في استدامة التنمية.	(عبد النبي، ٢٠١٨: ٢)	ج-

٣. أهداف الشمول المالي:

- تسعى المصارف الى تحقيق مجموعة من الاهداف من خلال اتباع الشمول المالي، فالشمول المالي لا يتحقق من دون ثقافة، فالزبون الواعي يعد أكثر ادراكاً للمخاطر والمكاسب المرتبطة بالمنتجات المالية وأكثر وعي لحقوقه وواجباته، ومن أبرز هذه الاهداف (Helms,2006: 5) ، (الشمري، ٢٠١٧: ٣٠):
- أ- تعزيز وصول كافة فئات المجتمع الى الخدمات المالية ومعرفة الافراد بأهمية هذه الخدمات وكيفية الحصول ومدى الافادة منها.
- ب- تحسين الظروف المعيشية للأفراد وخاصة الفقراء والعمل على تقليل مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاهية من خلال بعث روح النشاط والحصول على فرص تنمية اقتصادية والعمل على تحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية.

ت- سهولة الوصول الى مصادر التمويل، ودعم الشركات الصغيرة وجعلها تتوسع في عملها وتحقيق الاستثمار المقبول.

ث- تعزيز النمو الاقتصادي من خلال اقامة مشروعات عمل حرة.

ج- تشجيع الافراد على الادخار واستثمار الاموال بطرائق استعمال مثالية كأعداد برامج، تعزيز ثقافة، التنافس.

٤. محددات توسع الشمول المالي:

مازالت هناك تحديات كبيرة تواجهها عمليات الشمول المالي، يمكن التعرف عليها (القاضي، ٢٠١٥: ١٤) (بنهاز، ٢٠١٧: ٣١):

أ- هناك عدد كبير من الفئات لا تتعامل مع المصارف في بعض الحالات بسبب عدم جود سياسات صحيحة خاصة بالمصارف وغياب اللوائح التنظيمية الفعالة.

ب- يتم تقديم الائتمان في اغلب الاحيان الى أشخاص غير مؤهلين للحصول عليه، اذ تظهر التقارير من تعزيز الائتمان دون مراعاة التكلفة يؤدي في الواقع الى عدم الاستقرار المالي والاقتصادي.

ت- التحديات التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل والتي تظهر في تحليل قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي، اذ تضمن التقرير ان (٣٠%) من البالغين في هذه البلدان قاموا بعمليات ادخارية في عام ٢٠١١ مقارنة مع (٥٨%) في البلدان المرتفعة الدخل، واستعمل (١١%) من البالغين حساب مصرفي للادخار مقارنة مع (٤٥%) في البلدان المرتفعة الدخل.

ث- الخدمات المالية تكون بعيدة عن تناول الكثير من الاشخاص لان مواطن النقص والقصور في الاسواق والحكومات رفعت تكاليف هذه الخدمات الى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها، وفي حالات كثيرة فان الخدمات تكون غير متاحة بسبب العقوبات التنظيمية والقانونية.

ج- انخفاض الانظمة المالية والمصرفية التي لا تستطيع مواكبة التقنيات والتطورات التكنولوجية.

ح- التحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية.

٥. سياسات الشمول المالي:

يتفق بعض الكتاب والباحثين (يوسف، ٢٠١٢: ٣٢)، (Hanning&Jensen,2010:259) على عدد من السياسات الخاصة بالشمول المالي والتي يمكن ان تبرز من خلال الاتي :

أ. الوكالة المصرفية: تعد الوكالة المصرفية عقد يلتزم بمقتضاه الوكيل بأن يقوم بعمل قانوني لحساب الموكل، فقد أثبتت سياسات تعاقد المصارف مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحاً كبيراً في تحسين عجلة الشمول المالي، فليست فروع المصارف لوحدها مجدية اقتصادياً، فالتعاون بين المصارف والوكلاء أصبح ممكناً، كما تلعب التكنولوجيا دور في خفض التكاليف ومخاطر معلومات الصرف من خلال اجراء التحويلات المالية، الى جانب ذلك فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز.

ب. تنوع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات التي تقدم الخدمات الائتمانية ولإيداعية، اذ تكون هذه الاستراتيجيات متلائمة مع الانظمة المصرفية الخاصة بعملية التمويل الاصغر وتتضمن: (تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الايداع الصغير، والتراخيص المصرفية للتحويلات لمنظمات غير حكومية، وتراخيص المؤسسات المالية الغير مصرفية).

ت. الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول): يفتح انتشار الهواتف النقالة افاق جديدة لتوصيل الخدمات المالية للفقراء ، اذ قلل هذا التطور بشكل كبير كلف المعاملات المالية ، فضلاً عن التحويلات المالية أصبحت أكثر سهولة ، اذ يتم وصولها بنفس الوقت ، اذ تعمل على توسيع نطاق نقاط الوصول وتقليل الحاجة لحمل النقود بسبب وجود النقود الالكترونية ، فعملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع المصارف سابقا وعلى الرغم من الاستعمال الواسع والنمو في استعمال القنوات الالكترونية إلا أنه لا تزال هناك ضرورة لتقوم المصارف بالمزيد من حملات التوعية حول كيفية استعمال ومزايا القنوات المصرفية الإلكترونية وتشجيع الزبائن على استعمالها لما تحققه من إضافة قيمة حقيقية للقطاع المصرفي بشكل

عام ، اذ وجد ان نسبة (٨٦%) من المعاملات المصرفية تتم عن طريق القنوات الإلكترونية، في حين إن نسبة نمو استعمال الخدمات المصرفية عبر الموبايل تتجاوز (١٠٠%).

ث. حماية المستهلك: اصبح الاهتمام المتزايد بحماية المستهلك من اولويات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية، اذ تعزى نشأته استجابة للضغوط المتأتية من سياسات وسائل الأعلام او جمعيات حماية المستهلك، التي أصبحت مهتمة بتنظيم حماية الزبون المالي من اهتمامات صانعي السياسات والجهات التنظيمية بشأن العلاقة بين المؤسسات المالية وزبائنها، وقد تستند الاهتمامات الى المشكلات القائمة الناتجة عن ممارسات السوق أو الرغبة في تجنب المشكلات المستقبلية (سيجاب، ٢٠١٣: ٢) .

٦. مخاطر الشمول المالي:

للشمول المالي مخاطر متنوعة تواجهها المصارف، عبر حزمة من المخاطر تتجسد بالآتي:(خليل، ٢٠١٦: ٤٤)

- أ- عدم وجود البنية التحتية الضرورية للعمل على توسيع الشمول المالي.
- ب- عدم الاستعداد بالشكل اللازم والصحيح للبيئة التنظيمية والرقابة المواتية والقانونية.
- ت- وجود مخاطر اخرى متعلقة بالمصارف والتي تتمثل بإمكانية تخلي البعض منها عن جزء من معايير منح الائتمان، والذي يؤدي جراء ذلك الى زيادة حدة المخاطر الائتمانية المتوفرة، اضافة الى ذلك اختلاف في خصائص بعض الزبائن المستبعدين عن الزبائن الحاليين من الخدمات المالية المتوفرة في المصارف.
- ث- المخاطر في تحديد هوية الزبائن، كالاتثال للضوابط يزيد من تكاليف الخدمة، عدم معرفة صورة الزبائن أو الموقع.

٧. وسائل الدفع:

وتتمثل وسائل الدفع بالبطاقة البلاستيكية كأداة من ادوات الائتمان، ووسيلة من وسائل الدفع من جانب الزبون بشكل سريع، فهي بطاقة من البلاستيك، تحتوي معلومات محددة كأسم الزبون، ورقم حسابه، ويتمتع الزبون بخدمات العديد من المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل

هذه البطاقة، وتشمل البطاقات انواع مختلفة منها ما يصدر عن المصارف او عن المحلات التجارية، يمكن التعرف عليها من خلال الآتي (السنهوري، ٢٠١٣: ٢٣٠) :

أ. نقاط البيع:

تكون نقاط البيع على اتصال الكتروني بالمصرف الذي يعطي الموافقة على صحة البطاقة المستعملة وعلى امكانية سحب المبلغ المطلوب، وتتم المحاسبة بين نقاط البيع والمصرف نقداً او حسابياً من خلال فاتورة الحساب التي تصدرها الاجهزة المعتمدة لدى نقاط البيع التي تحتوي على كافة التفاصيل المتعلقة برقم حساب الزبون والمبلغ المسحوب وتاريخه ووقته ورقم العملية ورقم الالة (شافي، ٢٠٠٧: ٧٢).

كما تعد نقاط البيع بأنها الآلات التي تنتشر لدى المؤسسات التجارية والخدمية بمختلف انواعها ويمكن للزبون استعمال البطاقات البلاستيكية او الذكية للقيام بأداء المدفوعات من خلال الخصم من حسابه الكترونياً بتمرير هذه البطاقة داخل الآلات المتصلة الكترونياً بحسب المصرف (الشمري والعبدلات، ٢٠٠٨ : ٣٠).

ب. الصراف الآلي:

يسمح هذا النظام للزبون باستعمال بطاقة مصرفية الكترونية معينة للحصول على مبالغ نقدية، او كشف حساب من الة الصراف الآلي المرتبطة بالمصرف والمنتشرة خارجه، ولاقت خدمات الصراف الآلي اقبالاً مكثفاً من الزبائن على اختلاف فئاتهم، اذ يمكن للزبون الافادة من خدمات عديدة بمجرد حصوله على بطاقة الصراف الآلي المجانية ذات الرقم السري، منها خدمات السحب والايداع النقدي من الحساب وطلب دفتر شيكات لحسابه الجاري (عبد الخالق، ٢٠١٠: ١٠١).

يعد الصراف الآلي على انه تقنية تعتمد على آلة مصرفية تقوم بالسحب والتحويل والايداع المالي، بنظام ذو درجة امنية عالية محققاً مبادئ الانظمة الانية ويرتبط بشبكة بنكية حاسوبية بطريقة تحفظ حق أطراف العملية المصرفية (ابراهيم، ٢٠١٧: ٦).

ت. القروض:

تعد القروض المورد الاساس الذي يعتمد عليه المصرف للحصول على ايرادات، اذ تمثل نسبة القروض في ميزانيات المصارف التجارية التي تؤدي الى ارتفاع الفوائد والعمولات التي تعد كمصدر للإيرادات وتمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين وتدير قدر من الارباح مع الاحتفاظ بجزء من السيولة لاحتياجات السحب (شماتة ٢٠٠٦: ٢٣)، كما يعد منح القروض اتاحة الائتمان للنشاط التجاري الرئيس للمصرف التجاري، ويتحقق القرض بمختلف الانواع عائد أكبر من انواع التوظيف، في نفس الوقت تمثل مخاطر كبيرة عند الاقتراض (عقيل، ٢٠٠٠: ٢٥٦).

المبحث الثالث: اختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الاولى:

(هناك أثر ذات دلالة إحصائية للشمول المالي على النمو الاقتصادي)، ولغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمها تم تنفيذ نماذج الانحدار البسيط وكالاتي :

يوضح الجدول (٢)، علاقة المتغير المستقل (الشمول المالي) في المتغير المعتمد (النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي)، ويوضح الجدول (٢) ان علاقة الارتباط بين متغير الدراسة (الشمول المالي) مع المتغير التابع النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي هي علاقة سالبة ، اذ بلغت R (٠,٣٦٩) ، وكما يوضح الجدول (٢) ان معامل الانحدار (١١,٩١٠) ويبين ان التغير في وحدة واحدة في المتغير المستقل (الشمول المالي) يؤدي الى مقدار يساوي (١١,٩١٠) في المتغير التابع (النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي)، كما يوضح الجدول (١٨) ان معامل التحديد R^2 ، قد بلغ (٠,١٣٧) وهذا يبين ان المتغير المستقل يفسر ما مقدار (٠,١٣٧) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان هناك مقدار (٨٧ %) تفسره عوامل اخرى خارج عن الدراسة ، اما بالنسبة الى ايضاح أثر المتغير المستقل على التابع فيوضحه اختبار t ، اذ بلغ مقدار (٠,٧٩٥) وبدلالة معنوية (٠,٤٧١) مما يدل على عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل الفرع المصرفي على النمو الاقتصادي

وهذا لا يطابق صحة اختبار الفرضية ، ومما يؤكد ذلك ان اختبار F كانت بمقدار (٣,٨٤١) وبدلالة معنوية (٠,٦٣٢) ، مما يبين عدم صحة النموذج الاحصائي لتحليل الفرضية.

الجدول ٢ معادلة انحدار للشمول المالي على النمو الاقتصادي

B	R	R^2	T	Sig	F المحسوبة للنموذج
11.910	0.369	0.137	0.795	0.471	0.632

١. الفرضية الفرعية الاولى :

(هناك أثر ذات دلالة احصائية لنقاط البيع على النمو الاقتصادي)، ولغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمها تم تنفيذ نماذج الانحدار البسيط وكالاتي :

ويوضح الجدول (٣) ان علاقة الارتباط بين متغير الدراسة (نقاط البيع كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي) مع المتغير التابع النمو الاقتصادي المتمثل بالنواتج المحلي الاجمالي هي علاقة سالبة ، اذ بلغت R (٠,٣٣٣) ، وكما يوضح الجدول (٣) ان معامل الانحدار (٩٣٢٥٨٤-) يبين ان التغير في وحدة واحدة في المتغير المستقل (نقاط البيع) يؤدي الى مقدار يساوي (٩٣٢٥٨٤-) في المتغير التابع (النمو الاقتصادي المتمثل بالنواتج المحلي الاجمالي، كما يوضح الجدول (٣) ان معامل التحديد R^2 ، اذ

بلغ (٠,١١١) وهذا يبين ان المتغير المستقل يفسر ما مقدار (٠,١١١) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان هناك مقدار (٨٩%) تفسره عوامل اخرى خارج عن الدراسة ، اما بالنسبة الى ايضاح أثر المتغير المستقل على التابع فيوضحه اختبار t ، اذ بلغ مقدار (٠,٧٠٧-) وبدلالة معنوية (٠,٥١٩) مما يدل على عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل على النمو الاقتصادي وهذا لا يطابق صحة اختبار الفرضية ، ومما يؤكد ذلك ان اختبار F كانت بمقدار (٠,٥٠٠) وبدلالة معنوية (٣,٨٤١) ، مما يبين عدم صحة النموذج الاحصائي لتحليل الفرضية.

الجدول (٣) معادلة الانحدار لنقاط البيع على النمو الاقتصادي

B	R	R ²	T	Sig	F المحسوبة للأنموذج
-932584	0.333	0.111	-0.707	0.519	-0.500

٢. الفرضية الفرعية الثانية :

(هناك أثر ذات دلالة احصائية لصراف الالي على النمو الاقتصادي)، ولغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمها تم تنفيذ نماذج الانحدار البسيط وكالاتي :

ويوضح الجدول (٤) ان علاقة الارتباط بين متغير الدراسة (الصراف الالي كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي) مع المتغير التابع النمو الاقتصادي المتمثل بالناتج المحلي الاجمالي هي علاقة سالبة ،

اذ بلغت R (٠,٤٤٢)، وكما يوضح الجدول (٤) ان معامل الانحدار (١٠٢٠١٢-) يبين ان التغير في وحدة واحدة في المتغير المستقل (الصراف الالي) يؤدي الى مقدار يساوي (١٠٢٠١٢-) في المتغير التابع (النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي، كما يوضح الجدول (٤) ان معامل التحديد R^2 ، قد بلغ (٠,١٩٥) وهذا يبين ان المتغير المستقل يفسر ما مقدار (٠,١٩٥) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان هناك مقدار (٨١%) تفسره عوامل اخرى خارج عن الدراسة ، اما بالنسبة الى ايضاح أثر المتغير المستقل على التابع فيوضحه اختبار t ، اذ بلغ مقدار (-٠,٩٨٤) وبدلالة معنوية (٠,٣٨١) مما يدل على عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل على النمو الاقتصادي وهذا لا يطابق صحة اختبار الفرضية ، ومما يؤكد ذلك ان اختبار F كانت بمقدار (٠,٩٦٩) وبدلالة معنوية (٣,٨٤١) ، مما يبين عدم صحة النموذج الاحصائي لتحليل الفرضية

الجدول (٤) معادلة الانحدار للصراف الالي على النمو الاقتصادي

B	R	R^2	T	Sig	F المحسوبة للأنموذج
-102012	0.442	0.195	-0.984	0.381	0.969

٣. الفرضية الفرعية الثالثة:

(هناك أثر ذات دلالة احصائية للقروض على النمو الاقتصادي)، ولغرض التحقق من صحة الفرضية من عدمها تم تنفيذ نماذج الانحدار البسيط وكالاتي:

ويوضح الجدول (٥) ان علاقة الارتباط بين متغير الدراسة (القروض كمؤشر من مؤشرات الشمول المالي) مع المتغير التابع النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي هي علاقة سالبة ، اذ بلغت R (٠,٣٦٩) ، وكما يوضح الجدول (٥) ان معامل الانحدار (٣,٩٧٠) يبين ان التغير في وحدة واحدة في المتغير المستقل (القروض) يؤدي الى مقدار يساوي (٣,٩٧٠) في المتغير التابع (النمو الاقتصادي المتمثل بالنتائج المحلي الاجمالي، كما يوضح الجدول (٥) ان معامل التحديد R^2 ، قد بلغ (٠,١٣٧) وهذا يبين ان المتغير المستقل يفسر ما مقدار (٠,١٣٧) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع ، وان هناك مقدار (٨٧٪) تفسره عوامل اخرى خارج عن الدراسة ، اما بالنسبة الى ايضاح أثر المتغير المستقل على التابع فيوضحه اختبار t ، اذ بلغ مقدار (٠,٧٩٥) وبدلالة معنوية (٠,٤٧١) مما يدل على عدم وجود أثر ذات دلالة احصائية للمتغير المستقل على النمو الاقتصادي وهذا لا يطابق صحة اختبار الفرضية ، ومما يؤكد ذلك ان اختبار F كانت بمقدار (٠,٦٣٢) وبدلالة معنوية (٣,٨٤١) ، مما يبين عدم صحة النموذج الاحصائي لتحليل الفرضية.

الجدول (٥) معادلة الانحدار للقروض في النمو الاقتصادي

F المحسوبة للأنموذج	Sig	T	R ²	R	B
0.632	0.471	0.795	0.137	0.369	3.970

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات:

١. تمتلك المصارف عينة الدراسة الشمول المالي وتعمل على تقديم خدمات مالية ومصرفية بتكاليف معقولة من خلال، انتشار الصراف الالي ونقاط البيع، فضلاً عن زيادة في حجم القروض وتوطين رواتب موظفي الدولة والتحويلات المالية، اذ شهدت انحدار في اجمالي نقاط البيع عن سنة الاساس وتذبذب في اجمالي الصراف الالي وحجم القروض.
٢. ان نسبة الشمول المالي ماتزال دون الطموح في ظل المقارنة مع النسب العالمية أو مع الدول العربية ، وعدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين مما يشير الى لجوء افراد المجتمع الى عدم الاقتراض من المصارف بسبب ارتفاع نسبة الفائدة .
٣. لم يظهر النمو الاقتصادي أي تأثير في الشمول المالي، مما يدل على وجود عناصر وابعاد اخرى لم تدخل في أنموذج البحث المختبر.

ثانياً: التوصيات:

١. يتحتم على المصارف عينة الدراسة الاهتمام بالشمول المالي من خلال الاهتمام بفتح حسابات مصرفية وإيلاء الاهتمام بالمصارف الالوي والعمل على زيادة نقاط البيع كونها أحد الأدوات الرئيسية التي تعكس التطبيق الجيد للشمول المالي.

٢. ضرورة الاهتمام بالشمول المالي لمصارف عينة الدراسة من خلال:

أ- زيادة عدد القروض من شأنه ان يزيد العائد على الاستثمار من خلال سعر الفائدة على القروض وبما يتناسب مع توجهات المصارف في تعزيز النمو الاقتصادي.

ب. تقليل من نقاط البيع من شأنه دفع الزبائن الى الاتصال بالمصارف بشكل مباشر والاطلاع على الخدمات المصرفية، فضلاً عن بناء علاقات عامة معها.

٣. ينبغي على المصارف عينة الدراسة الاهتمام بالشمول المالي عن طريق صياغة استراتيجيات وسياسات وتوجهات تستهدف من خلال تقديم قروض مصرفية بأسعار فائدة مقبولة، فضلاً عن تقديم الخدمات المصرفية الأخرى التي تحاكي التطور المصرفي في الدول المجاورة والعالمية.

المراجع:

أولاً : المراجع العربية:

١. ابراهيم ، بدر الدين عبد الرحيم ، (٢٠١٧) ، " دور المعلومات والتكنولوجيا المرتبطة بها في انشطة التمويل الاصغر " ، بحث منشور في مجلة المصرفي ، العدد (٨٥) ، السودان .
٢. ابو جامع ، حسن نسيم وابو ديه، ماجد محمود، (٢٠١٦) ، " دور الاشتمال المالي في تحفيز الاقتصاد الفلسطيني " ، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية - مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع ، العدد (٧)، دار المنظومة ، عمان .
٣. الامين ، مجدي ، (٢٠١٧) ، "دور التقنية المصرفية في نشر الشمول المالي - دراسة تطبيقه ولاية الجزيرة " ، رسالة ماجستير ، جامعة السودان ، السودان .
٤. بنهاز ، داغي علي القرة ، (٢٠١٧) ، " الشمول المالي : دولة قطر انموذجاً " ، مجلة الإدارة والقيادة الإسلامية - الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي ، المجلد (٢) ، العدد (١)، دار المنظومة ، عمان .

٥. خليل ، أحمد فؤاد ، (٢٠١٦) ، " آليات الشمول المالي نحو الوصول للخدمات المالية " ، بحث منشور في مجلة اتحاد المصارف العربية ، العدد (٤٢٢) .
٦. السنهوري ، محمد مصطفى ، (٢٠١٣) ، " ادارة البنوك التجارية " ، دار الفكر الجامعي للنشر والتوزيع ، الاسكندرية .
٧. سيجاب ، (٢٠١٣) ، " الترابط بين محاور اطار الشمول المالي المتكامل " ، I-SIP، المنتدى العربي للسياسات ابو ظبي .
٨. شافي ، نادر عبد العزيز ، (٢٠٠٧) ، " المصارف والنقود الالكترونية " ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، طرابلس ، لبنان .
٩. شماتة ، عبد الرزاق ، (٢٠٠٦) ، " محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية) " ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان .
١٠. الشمري ، صادق راشد ، (٢٠١٦) ، " التكنولوجيا المتقدمة ودورها في تحقيق الشمول المالي "، منتدى الشمول المالي التوجه الاستراتيجي للاستقرار المالي والاجتماعي ، عمان ، المملكة الاردنية
١١. الشمري ، صادق راشد ، (٢٠١٧) ، " أثر اعتماد استراتيجية الشمول المالي في تعزيز الميزة التنافسية للمصارف (دراسة حالة البنك المركزي العراقي وعينة من المصارف العراقية الخاصة) " ، رسالة ماجستير في الادارة المالية ، الجامعة الاسلامية في لبنان ، لبنان .
١٢. الشمري ، ناظم نوري والعبدلات ، عبدالفتاح زهير ، (٢٠٠٨) ، " الصيرفة الالكترونية الادوات والتطبيقات ومعوقات التوسع " ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، عمان.
١٣. عبد الخالق ، أحمد ، (٢٠١٠) ، " الإدارة المالية والمصرفية " ، دار اسامة للنشر والتوزيع ، عمان .
١٤. عبد الله ، سمير ، (٢٠١٦) ، " الشمول المالي في فلسطين " ، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني ، القدس ورام الله ، دار المنظومة ، عمان.
١٥. عبد النبي ، وليد عيدي ، (٢٠١٨) ، " الشمول المالي ودوره في تحقيق التطور المصرفي وتنمية الاقتصاد العراقي " ، بحث منشور في البنك المركزي العراقي .
١٦. عقيل ، جاسم عبدالله ، (٢٠٠٠) ، " النقود والمصارف " ، دار الجامعية المفتوحة للنشر والتوزيع ، ليبيا .
١٧. القاضي ، عبدالله ابراهيم، (٢٠١٥) مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، العدد (٣) ، الاردن .
١٨. كمال الدين ، الياس ، (٢٠١٥) ، " مفهوم الاشتغال المالي واهدافه " ،مجلة الدراسات المالية والمصرفية – الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، المجلد (٢٣) ، العدد (٣) ، دار المنظومة ، عمان .

١٩. يوسف ، حسن يوسف ، (٢٠١٢) ، " البنوك الالكترونية " ، المركز القومي للإصدارات القانونية ، القاهرة ، مصر .
ثانياً : المراجع الاجنبية :
١. A. Hanning, &S. Jansen, (2010) , " Financial inclusion and Financial stability : current policy issues " , article, p(105) , p(259) .
٢. Chakrabarty , (2011) , " financial inclusion and banks– issues and perspectives " , article, p (3)
٣. Dudin ,Mihail, (2017) , " financial inclusion as a strategy for enhanced economic growth and development " , article , p(11)
٤. Gatanar ,(2013) , " Financial inclusion indicators in Poland " , article, p(2) .
٥. Hameeda m. shahul , (2014) , " financial inclusion – Issues in measurement and Analysis ,international journal of current research and academic review " , article, p(188) .
٦. Helms, Brigit, (2006) , " access for all : Building inclusive finance systems washing ton ,D.C, world Bank " , article p(5) .
٧. Zandi, Mark, Singh, Virenda , Irving, Justin, (2013) , " The Impact of Electronic Payments on Economic Growth " , article, p(10).

